حوراء دهيني

اقتصاد الجنوب في قلب المواجهة
الحرب، بين الخسائر الاقتصادية الآنية والتحوّلات الجذريّة

أمم
للتوثيق والأبحاث
Documentation & Research

حوراء دهيني

اقتصاد الجنوب في قلب المواجهة

الحرب، بين الخسائر الاقتصادية الآنية والتحوّلات الجذريّة

أرخت الحرب الموسّعة خريف العام ٢٠٢٤ بين «حزب الله» وإسرائيل، بظلالها على الواقع الاقتصادي والمعيشي في جنوبي لبنان، إذ تهدّمت البلدات والقرى وأُتلفت المحاصيل الزراعية وتصدّعت القطاعات الصناعية وتصدّعت البُنى التحتية وفقدت آلاف العائلات مصادر دخلها الأساسية.

ومع اقتراب الذكرى السنوية الأولى لاتفاق الهدنة الذي أوقف الحرب، لا يزال الوضع على حاله، في ظلّ تعثّر عملية إعادة الإعمار، وعدم حصول أصحاب المصالح التجارية والمشاريع الزراعية والصناعية والخدماتية على تعويضات لاستعادة نشاطهم الاقتصادي، فيما ساهم استمرار الغارات والاستهدافات الإسرائيلية بشكل شبه يومي على الجنوب واحتمالات اندلاع حرب واسعة مجدّدًا في أي لحظة، في تكريس الحالة المزرية وقتل أية فرصة للنهوض عند غالبية العائلات المتضررة.

بيوت سُوِّيت بالأرض ولا إعادة إعمار بالأفق

«ما بعرف إذا ح نلحّق نرجع نعمّروا قبل ما نموت، الله يسترها معنا وما ترجع الحرب». تقف عليا أمام أرضها بعد إزالة أنقاض بيتها، وتلعن الحرب وإسرائيل والعمر الذي أفني في بناء هذا البيت الذي استحال رُكامًا. تعمل عليا (٥٦ عامًا) مدرّسة في ملاك القطاع العام منذ سبعة وثلاثين عامًا، ويعمل زوجها موظّفًا في القطاع الخاص، بعد الزواج استقرا في غرفتين صغيرتين قاما ببنائهما فوق بيت أهل الزوج، فصار خيار إنشاء بيت مستقلّ حُلمًا، سنين عِجاف وقروض متواصلة وديون تتراكم تجمّعت حتّى شهد البيت الحياة. بعد عشرين عامًا من الجهد والتصليحات والتحسينات صار البيت صالحًا للعيش فيه، إلى أن جاءت حرب أيلول الأخيرة وصار ركامًا.

حالة عليا ومحمود ليست فريدة أو خاصة على الإطلاق، ففي قرية طورا في قضاء صور جنوبي لبنان، هناك ما يقارب الخمسة وعشرين وحدة سكنيّة مدمّرة بشكل كامل، يسكن أهلها في منازل مؤقتة بانتظار استقرار الأوضاع السياسية ودفع التعويضات وبدء ملف إعادة الإعمار. ووسط الحديث عن غياب التعويضات راح الزوجان يبحثان عن جهة تُقرضهما مبلغًا من المال ليتمكّنا من ابدء رحلة إعادة إعمار منزلهما، «لا ننوي أن تكون مساحة البيت مُطابقة لمساحة البيت الذي هُدم، تزوّج أبناؤنا الآن،

ونريد تخفيف التكلفة قدَر الإمكان كي نستطيع الحصول على سقف خاص يؤوينا في أسرع وقت ممكن».

تجدر الإشارة إلى أنّه في الإمكان تقسيم وضع الأهالي الفاقدين لمنازلهم، بفعل الحرب، إلى قسمين: قرى الحافّة الأمامية وقرى عموم الجنوب؛ فالوضع في عموم القرى في جنوبي لبنان ورغم رداءته يبقى أقلّ سوداويّة من وضع معظم الناس في قرى الحافّة الأماميّة (كفركلا، عديسة، مركبا...). لقد شهدت تلك القرى إبادة عمرانيّة شبه كاملة، وتدميرًا ممنهجًا لا يزال مستمرًّا حتى اليوم، رغم مرور أكثر من عشرة أشهر على انتهاء العمليّة العسكرية الموسّعة. ويبدو أنّ إعادة الحياة إليها أمر معقّد ومؤجّل، ومرتبط بحسابات سياسيّة مختلفة.

قبل توقّف الحرب المفتوحة في تشرين الثاني الماضي، صدر تقرير عن مجموعة البنك الدولي أشار إلى أنّ قطاع الإسكان كان الأكثر تضرّرًا، بخسائر تقدّر بـ٣,٢ مليار دولار، يليه قطاع التجارة والخدمات الذي قُدرت خسائره بنحو مليارَي دولار، ثم القطاع الزراعي الذي وصل تقدير خسائره الأوليّة إلى ٢,١ مليار دولار.

التقرير نفسه قيّم الأثر الأوّلي للحرب على اقتصاد لبنان وقطاعاته الرئيسية بنحو ٨,٥ مليار دولار أميركي. في تقريرنا هذا نحاول معاينة حجم الخسائر وانعكاساتها الاقتصاديّة طويلة الأمد على البلاد برمّتها بما تحمله الحدود الجنوبيّة من خصوصيّة خاصّة وكلفة أكثر إرهاقًا.

السياق السياسي للتصعيد الأخير

سجلّ الصراع اللبناني الإسرائيلي حافل، فمنذ توقيع اتفاقيّة الهدنة (٢٣ آذار ١٩٤٩)، وحتى يومنا هذا سُجّلَت عمليّتان عسكريتان بريّتان واسعتان: (عملية الليطاني ١٩٧٨، عملية سلامة الجليل ١٩٨٢)؛ وثلاثة حروب واسعة بالاعتماد على سلاح الجو (حرب الأيام السبعة تموز ١٩٩٣، عملية عناقيد الغضب نيسان ١٩٩٦، حرب لبنان الثالثة في تموز ٢٠٠٦)، وصولًا إلى «حرب إسناد طوفان الأقصى» الذي كانت ذروة التصعيد فيه عملية «سهام الشمال» التي قامت بها إسرائيل، في أيلول ٢٠٢٤.

خلال هذه الفترات الزمنية تبدّل الواقع السياسي في لبنان كثيرًا وتغيّر، وتبدّلت معه دوافع الحرب وحدودها الجغرافيّة وميدانها وبيئتها الاستراتيجيّة. والآن يبدو أننا أمام مفترق طرق يؤثّر على بنية الصراع وآفاقه المستقبليّة.

لا شكّ أنّ الحرب الأخيرة جاءت في ظلّ مشهد إقليمي معقّد، فالتصاعد التدريجي لحدّة التوترات العسكرية بعد بدء عمليّة «طوفان الأقصى» في غزة، ساهم في تضليل الحزب الذي اسْتُدرِج، وسط انكشاف أمني حادّ، ما جعل انعكاس العمليّة العسكريّة على الواقع الاقتصادي والاجتماعي والديموغرافي متدرّجًا أيضًا. صرّح وسام قاروط لـ«أمم» وهو مواطن من بلدة ميس الجبل، أنّ الأهالي وخلال الأسبوع الأوّل من فتح الجبهة، وعندما طُلب منهم ترك البلدة مؤقّتًا، لم يتوقّعوا أن تكون الرحلة طويلة الأمد وبهذه الحدّة. يقول قاروط إنّه خرج من المنزل بـ«شنطة ظَهر» تاركًا لحم العجل البلدي في الثلاجة، على أمل العودة نهاية الأسبوع ليتناولها مع أُسرته، وهو حتى اليوم لا يملك للعودة إلى ميس الجبل سبيلًا، دُمّرت بيوتهم وتغيّر نمط عيشهم، وتهجّروا بداية إلى القرى المحيطة بمدينة صور والجوار، وشهدوا على استمرار الحياة طبيعيّة في مختلف المناطق اللبنانيّة، ثم توجّهوا مع أهل القرى التي نزحوا إليها شمالًا، ولم تتجلَّ مأساوية المشهد إلّا عندما عاد أهل الجنوب كله إلّا هُم.

لا شكّ أنّ الجبهة فُتحت في ذروة مراحل ضعف الدولة ومؤسساتها، وأنّ الأزمة تفاقمت، منذ اللحظة الأولى، على المتضرّرين منها بشكل مباشر، واستمرّت منذ فترة ما قبل بدء العمليّة الواسعة إلى ما بعد سرَيان مفعول قرار وقف إطلاق النار، إذ لم يحاول «حزب الله» - وبرغم اتخاذه قرارًا بفتح جبهة الإسناد منفردًا - وهيئات المجتمع المحلّي التابعة له في المناطق الجنوبيّة التي يملك نفوذًا فيها أن يوفّر خططًا واضحة لإجلاء السكان، أو حماية الممتلكات الحيوية، بما في ذلك المدارس والمستشفيات والأسواق، ممّا يمنح الأمان لبعض الناس ويعزّز الانطباع بوجود استراتيجية تمنع توسّع الحرب أو ضرب الاقتصاد المحلّي وتحول دون تحقيق أهداف الحرب عبر الضغط على المدنيين.

من جهة أخرى، تدرّج تفاعل المجتمع الدولي مع تطورات الوضع الأمني في لبنان، لكنّ في صبيحة توسّع العمليّة العسكريّة في الثالث والعشرين من أيلول ٢٠٢٤، عبّر الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش عن قلقه من

أن يتحول لبنان إلى غزة جديدة. ومع استمرار العمليّة بدأت بعض المنظّمات والجمعيّات بمسح الخسائر الأولية لتقدير حجم الأضرار والتأثيرات طويلة المدى على الاقتصاد اللبناني، منظمة «الإسكوا» (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا) مثلًا، أشارت في تقريرها الأوّلي إلى التأثير المتتابع لاستمرار القتال طويل الأمد على الأزمة الاقتصادية، ومساهمته المباشرة في خفض مؤشرات النمو، وهروب حركة الرساميل وبالتالي تقليص الاستثمارات المحلية والأجنبية بشكل دائم.

السياق السياسي والأمني إذًا، قبل وأثناء الحرب الأخيرة وبعدها، كان مزيجًا من صراعات واهتزازات إقليمية، تهديدات عسكريّة مستمرة، ضعف بنيوي في مؤسسات الدولة. هذه العوامل لا تتيح الاستقرار السريع وتعقّد عمليّة التعافي، وهي العنصر الأساسي الذي ساهم في ارتفاع كلفة الأضرار الاقتصادية والاجتماعية الناتجة من الحرب، ما يجعل تحليل الكلفة الاقتصادية للحرب ضرورة لفهم حجم الخسائر ووضع سياسات للتعافي المُستدام.

تفاوُت الأضرار بين المناطق

توجّهنا بدايةً إلى الخبير الاقتصادي الدكتور حسن سرور الذي لفت إلى أنّ الاقتصاد اللبناني برمّته كان يعاني من أزمة بنيوية عميقة منذ ما قبل تشرين الأول ٢٠١٩، كالعجز في الخزينة والمالية العامة والأزمة النقدية، والفساد الحكومي المتعاقب، فالأزمة التي خلّفتها الحرب لم تطَل القطاع النقدي، حتّى أنّ سعر صرف العملة لم يتأثّر مطلقًا والماليّة العامّة لم تتعرّض لأي أذى (قيمة النقد لم تتغيّر مطلقًا طوال السنتين). سرور أكّد لـ«أمم» أنّ الدوْلَرة التي حدثت بسبب الأزمة الاقتصادية السابقة والاعتماد الكلّي على الجبايات وغياب موارد أخرى للإنفاق العام بالإضافة إلى عدم استهداف المقرّات والقطاعات الحكوميّة، كلها عوامل حمَت المشهد الاقتصادي العام على صعيد الدولة. لذلك، وبحسب سرور يظهر للوهلة الأولى أنّ انعكاسات الحرب الاقتصاديّة تخصّ الجنوب وحده، حتّى إنّ الخراب طال بشكل خاص قرى الحافّة الأمامية المتاخمة للحدود، التي انعدمت فيها سُبل الحياة، وغابت عن بعض القرى فيها مقوّمات السكن والبنية التحتية بشكل كامل.

بالنسبة للمسوحات والتقديرات الدقيقة للتكلفة النهائية للحرب منذ بدء «جبهة الإسناد»، يؤكّد سرور أنّه ورغم صدور الكثير من الأرقام إلّا أنّها تُجانب الصواب، لأنّ مفاعيل الجبهة المفتوحة لم تنتهِ بعد من جهة، ووجود الكثير من الخسائر غير القابلة للإحصاء بشكل مباشر وحيادي من جهة أخرى. وهذا ما يؤشِّر إلى فداحة الخسائر.

صرّح الباحث في الدوليّة للمعلومات محمد شمس الدين، في السياق عينه، لأكثر من جهة، أنّ تكلفة الأضرار جرّاء الحرب قُدِّرت بين ٨ و١٠ مليارات دولار، دون أن يشمل ذلك أضرار المؤسسات الصناعية والتجارية، وتكلفة أضرار البنى التحتية التي تقدر بـ٧٠٠ مليون دولار. في حين قدّرت مصادر محلّية أخرى كلفة إعادة الإعمار في الجنوب والبقاع والضاحية الجنوبية بين أربعة إلى ستة مليارات دولار، وأمّا مروحة الخسائر غير المباشرة فهي أكثر اتساعًا حيث تشير بعض التقديرات إلى أنّها قاربت الثمانية مليارات، في حين تقول أرقام أخرى إنّها لامست الـ١١ مليار دولار.

من جهة أخرى، تقول أرقام «موسوعة الاقتصاد» التي صدرت في أواخر تمّوز الماضي إن استمرار النزاع سيفاقم الأضرار الاقتصادية بشكل حاد في حال بقي الوضع على حاله حتّى نهاية العام ٢٠٢٥، والتراجع في إنتاج القطاعات الاقتصادية يمكن أن يؤدّي إلى انخفاض الناتج المحلي بقيمة ٢٠٪ في العام المقبل.

أمّا في ما يخصّ الوضع الاقتصادي الاجتماعي للأُسر، فقد توقّعت «الإسكوا» في تقريرها الذي أعدتّه لدراسة

التأثير المتتابع للحرب واضطراب الأوضاع الأمنيّة أن تتزايد نسبة الفقر في محافظة الجنوب إلى ٨٧٪، وإلى ٩٤٪ في محافظة النبطية في حال استمرّ التدهور حتى العام المقبل.(١)

تشير أرقام مصرف لبنان إلى أنه في حال استمرّ اضطراب الأوضاع الأمنيّة، فمن المحتمل أن يصل إجمالي الخسائر التي سيتكبدها الاقتصاد داخليًّا، في قطاعي العقارات والاستثمارات الأجنبية، إلى ٥٥٠ مليون دولار، وبحسب المصرف أيضًا، فقد سجّل شهر تشرين الأول ٢٠٢٣ انخفاضًا سنويًّا في الصفقات العقارية بنسبة ٦٠٪ على مستوى البلاد، وتراجعاً بنسبة ٤٠٪ مقارنةً بمتوسط السنوات الاثنتَيّ عشر السابقة، وقيمة الخسائر الناجمة عن هذا التراجع على مدى ستة أشهر قد تصل إلى ١٠٥ ملايين دولار، وذلك غالبًا بسبب تردّد المستثمرين المعروف، بعد أي تدهور أمني.(٢)

في السياق نفسه، تشير تقارير صحافية إلى أنه بعد انتهاء الحرب مباشرة، لوحظ انخفاض طفيف في الأسعار بالتزامن مع حركة الشراء في المناطق الآمنة في محيط الضاحية الجنوبية وبيروت (دوحة عرمون، بشامون، الشويفات، بيروت) وكان أغلب المتوجهين للشراء هم مواطنون من سكّان الضاحية باحثين عن أمان وهدوء نسبيين.

اليوم وبعد مرور أكثر من عشرة أشهر على بدء سرَيان وقف إطلاق النار، نستطيع تقسيم الواقع العقاري، جغرافيًّا إلى قسمين: ففي بيروت (الأشرفية) مثلًا، وفي مناطق الشمال وجبل لبنان نلاحظ حركة بيع وشراء عقارية وصفقات بأسعار مرتفعة نسبيًّا، يكون مُبرموها غالبًا من لبنانيين ميسورين أو مغتربين.

أمّا في المناطق المتأثّرة بفعل الحرب كالجنوب والضاحية الجنوبية، فهناك ما يشبه الكساد، حيث العقارات معروضة للبيع والإيجار بأسعار أقل بكثير من الأسعار الاعتيادية، دون إقبال من قِبل المواطنين، ويلحظ الإقبال على الإيجار أكثر من الشراء عمومًا، وعمليات الشراء في معظمها حين تتمّ، تكون لأغراض تجاريّة وبأسعار بخسة، فتجار العقارات يقومون بذلك على أمل إعادة البيع بأسعار مرتفعة بعد تحسّن الأوضاع.

من جهته، كان «معهد باسل فليحان» قد نشر تقريرًا بُعيْد انتهاء الحرب، يتناول تأثير الحرب وتداعياتها على قطاع الخدمات ومرافقه الحيوية، كالتعليم والصحة، وبحسب أرقام التقرير وصلت الخسائر إلى ٥,١ مليار دولار. وهذه الأضرار أدّت إلى تعطيل الخدمات الأساسية في الكثير من الأماكن، وكأثر مباشر لتدهور الوضع الأمني، تسبب تعطّل الكثير من الشركات الصغيرة في زيادة معدّل البطالة، بحيث من المتوقع فقدان حوالى ١٦٦ ألف شخص لوظائفهم، ما يجعل معدّل البطالة في لبنان ٣٢,٦٪.

قرى الحافّة الأماميّة هي الأكثر تضرّرًا

انعكاسات الحرب على القطاع الزراعي في قرى الحافّة الأماميّة واضحة للعيان، فالقطاع تكبّد بشكل خاص خسائر فادحة، استهدفت حقول التبغ ومزارع الأبقار والزيتون والصناعات الغذائية المعتمدة على الأجبان والألبان التي تشكّل مصدر رزق أساسي لسكّان المنطقة، بخلاف المنطقة الحدودية. إذًا، وفي الجنوب بشكل عام نستطيع

(١) ESCWA, July 2025,Socioeconomic impacts lebanon2024-war, entry date 2025/10/22, https://www.unescwa.org/ar/publications/%D%8A%2D%8AB%D%8A%7D%8B%-1D8%A%7D%8AC%D%8AA%D%85%9D%8A%7D%8B%9D%98A%D%8A%-9D%8A%7D%82%9D%8AA%D%8B%5D%8A%7D%8AF%D8%9A%D%8A%-9D%8AD%D%8B%1D%8A-8%-2024D%84%9D%8A%8D%86%9D%8A%7D-86%9%D%85%9D%88%9D%8AC%D%8B%-2D%8B%3D8%9A%D%8A7%D%8B%3D%8A%7D%8AA

(٢) Zoghaib & maktabi & attalah, The Policy Initiative, 12/2024, The Economic Impact of the War in Lebanon: Actual and Potential Losses, entry date 2025/10/22 https://www.thepolicyinitiative.org/article/details/352/economic-impact-of-the-war-in-lebanon-real-and-potential-losses?lang=en

الآن مشاهدة بعض آثار التعافي التدريجي في الحركة الاقتصادية، المتزامن مع حراك بطيء في الواقع المعيشي المتأرجح بفعل التذبذبات السياسية والأمنية وغياب الاستقرار الدائم.

يؤكّد الخبير الاقتصادي حسن سرور أنّ الخطر الداهم والحقيقي الذي يواجهه أهل الجنوب يتمثّل بعرقلة ملف إعادة الإعمار خاصّة في قرى الحافّة الأماميّة، وعدم تمكين المزارعين والتجّار، المساهمين بشكل أساسي في تنمية الاقتصاد المحلي، من العودة والاستقرار في قراهم، الأمر الذي من الممكن أن يؤسّس مع الوقت لواقع سكّاني جديد، وتحوّل ديموغرافي طويل الأمد، ويجعل من قرى الشريط الحدودي مناطق محروقة.

استقرت الكثير من العائلات المزاولة لنشاطات اقتصاديّة مؤثّرة في المشهد الجنوبي العام منذ سنتين في قرى الأقضية المجاورة، وكلّما تأخر إعادة إعمار قراهم وصار أكثر تعقيدًا كلّما ازداد احتمال تحوّل النزوح المؤقت إلى استيطان دائم. اللافت - بحسب سرور - أنّ الحرب الأخيرة لم تتسبّب بهروب واسع للرساميل خارج الدولة اللبنانيّة، وذلك استكمالًا لهروب معظمها منذ بداية الأزمة الاقتصادية في العام ٢٠١٩، لكنّ بالطبع تبقى الأبواب مشرّعة أمام أزمة اقتصادية - اجتماعيّة عميقة وغير مسبوقة في حال دوام غياب الاستقرار السياسي والأمني، واحتمال تجدّد توسّع العمليّات العسكريّة في أي لحظة.

«احترق الجنوب وخسرنا حياتنا كرمى لمغامرة حمقاء قام بها السنوار». بكثير من الغيظ يفتتح سمير حمدان حديثه، تُقدّر خسائر الرجل صاحب الـ٥٦ عامًا وعائلته بخمسة عشر مليون دولار أميركيّ. كما يتحدّث حمدان، بحرقة، عن أبيه الذي نزل إلى سوق العمل في الرابعة عشرة من عمره، وخسر مع أولاده حصيلة خمسين عامًا من الجهد والتعب والاستثمار. ويؤكّد حمدان أنّه قد يكون أكبر المستثمرين تضرّرًا في الجنوب بفعل «جبهة الإسناد» وما تلاها، ويقول إن حرب تموز ٢٠٠٦ كلّفتهم خسائر بقيمة ٧٥ ألف دولار أميركي، ولم يعوّض عليهم أحد وقتها، رغم مسح الأضرار، لكنّهم قرّروا الاستمّرار وإعادة الحياة إلى ميس الجبل. ويضيف بإصرار أنّ عموم اللبنانيين يخطئون الحكم، ويظنون أن أقصى الجنوب اللبناني مقفر وفارع، لكنّ هذه البلاد عُمِّرت بسواعد أبنائها، لم تساعدهم جهات حكوميّة أو حزبيّة على النهوض، أبناء ميس الجبل تحديدًا، بعزيمتهم، حوّلوها من قرى زراعيّة وفقيرة إلى مركز تجاري ضخم، يقصده الناس من أقصى لبنان. يمتلك سمير مع عائلته «مركز حمدان التجاري» في بلدة ميس الجبل، وحمدان يعدّ من الأسماء المميّزة في تجارة السجاد والأدوات المنزليّة والأنتيكا، بالجملة والمفرق على صعيد لبنان، وليس محافظة الجنوب فقط. لقد خسرت العائلة خلال سنتين مركزين تجاريّين مع مستودعاتهما، بالإضافة إلى أربعة مستودعات مليئة بالبضاعة، وكانت المؤسسات التجارية التي تديرها الأسرة تضمّ ما يقارب ثلاثين عاملًا مثبّتين، وقد باتوا عاطلين عن العمل. قبل أسبوع واحد من «جبهة الإسناد» في تشرين الأول ٢٠٢٣ وصلت إحدى عشرة حاوية مليئة بالبضاعة المستوردة من ألمانيا وتركيا والصين. بالإضافة إلى هذه الخسائر دمّرت هذه الحرب سبعة منازل تعود لسمير وإخوته، وهي مشيّدة في البلدة

من الطراز الرفيع، وخسر أيضًا كرم الزيتون حيث اقتلع الجيش الاسرائيلي شجره المعمّر وأخذه، واحترقت سبع عشرة سيارة وشاحنة ملك العائلة والمؤسسة التجارية. تشتتت أواصر العائلة اليوم، فبينما يسكن سمير في بيروت، توزّع أخوته وأهله في الجنوب، حيث استقرّ بعضهم في مدينة صور، والبعض الآخر في قضائي النبطية وصيدا.

قرّر سمير حمدان التوقف عن زيارة البلدة، لأنّه كان يمرّ بانتكاسات صحيّة بعد كلّ مشوار يزور فيه ميس الجبل، والأوضاع الأخيرة سبّبت له مشاكل صحيّة كالسكري وارتفاع الضغط.

بكلّ أسى يقول سمير: «أكلت المطارات من لحم جسدي، كنت أسافر بين أوروبا وآسيا وأفريقيا على عدد أشهر السنة، أستورد السجاد وأصدّره، بتُّ مَدينًا حاليًّا للمصارف التركية بقيمة خمسمئة ألف دولار، لم يبقَ من العمر شيئًا، لكنّنا لا نريد أن تنتهي هذه الأيام البشعة إلّا لكي نزور موتانا في البلدة، فهم بالتأكيد مستوحشون دوننا».

من جهته، يؤكّد فادي بيضون صاحب مطعم «فخارة ابن البلد» في بنت جبيل ومنتجع «هوا شلعبون» في عين إبل، لـ«أمم»، أنّ تأثيرات فتح «جبهة الإسناد» كانت كارثيّة منذ الأيام الأولى، ورغم محاولاتهم عند بداية الأحداث تفادي الإغلاق، إلّا أنّ الموسم السياحي اتضرّربشكل شبه كامل منذ عامين، والسياح امتنعوا عن زيارة بنت جبيل ومحيطها بشكل شبه نهائي، حتّى جاءت الفترة التي سبقت توسّع الأعمال العسكريّة في أيلول ٢٠٢٤ وصارت الغارات أكثر اقترابًا من الأحياء السكنيّة، والخطر بات حقيقيًّا، حيث نزح الأهالي بشكل كامل عن القرية. ومع بدء سرَيان اتّفاق وقف إطلاق النار، عادوا لمعاينة الأضرار الكبيرة في المطعم والمنتجع، وبعد القيام بالإصلاحات على نفقتهم الخاصّة، عاودوا استقبال الزبائن منذ شهر نيسان، لكنّ الإقبال الآن منخفض للغاية، والتراجع في عدد الزبائن مستمرّ، وهو مرتبط، في رأيه بشكل مباشر، بأي تصعيد سياسيّ يوحي بغياب الأمان واحتمالية فتح الجبهة من جديد، مع أنّ الرواد بأغلبهم هم من سكّان المنطقة، فأبناء «بنت جبيل» المغتربون وهم بمعظمهم متواجدون في الولايات المتّحدة الميركية بشكل خاصّ، ويأتون لتمضية الصيف في البلدة عادة، عزفوا بمعظمهم عن الحضور إلى لبنان هذا العام، وحتى عند قدومهم إلى لبنان تفادوا القدوم إلى الجنوب بسبب الأوضاع الراهنة.

في السياق نفسه، تُظهر البيانات أن خسائر القرى الحدودية كانت أكثر بنسبة تقارب ٣ إلى ٤ مرات من الخسائر في باقي مناطق الجنوب، فقد بلغت نسبة تضرُّر البنية التحتية في القرى الحدودية نحو ٦٥٪، بينما لم تتجاوز ٢٠٪ في المناطق الأخرى من الجنوب.

غيّرت الحرب إذًا المشهد التجاري والخدماتي في قرى الحافّة الأمامية بشكل حادّ، فقد توقفت معظم الأنشطة الاقتصادية وأغلقت المتاجر الصغيرة والمتوسطة أبوابها، وتكبّد أصحاب المشاريع خسائر فادحة في المعدات والمخزون التجاري. القطاع السياحي مثلًا، الذي كان يشهد انتعاشًا نسبيًّا في الكثير من القرى والبلدات تعرّض أيضًا لخسائر وتشوّهات بنيوية.

هذا الخراب طال أيضًا قرى الصفين الثاني والثالث بشكل فادح. في المقابل، شهدت قرى محافظتي الجنوب والنبطية خارج الشريط الحدودي، رغم قربهما من مناطق النزاع، تأثيرات اقتصادية أقل حدّة، لكنها لم تخلُ من الخسائر الجسيمة. ففي المناطق الواقعة بعيدًا عن خط النار المباشر، أدّت الحرب إلى اضطرابات في سلاسل الإمداد والتوزيع، وارتفاع أسعار المواد الغذائية، وانخفاض القدرة الشرائية للسكان بسبب توقف النشاط الاقتصادي جزئيًّا.

إنهاك القطاع الصناعي والتجاري في مختلف نواحي الجنوب

لمعاينة التباين في حجم الخسائر بين القطاعات، ولبناء صورة أوضح عن توزّع الخسائر، تبعًا للخريطة الجغرافيّة، توجّهنا إلى شركة «طيبات» للصناعة والتجارة المتخصّصة بتصنيع البطاطا المثلّجة ومقرّها على أوتوستراد عدلون قضاء صيدا، فكان لنا لقاء مع مدير المبيعات أحمد برق، الذي أكّد أنّ الخسائر المتراكمة جرّاء فتح «جبهة الإسناد» تقدّر بمليون ومئة ألف دولار اميركي. برق أشار إلى أنّ الأزمة الاقتصادية التي استفحلت بعد العام ٢٠١٩ أثّرت بشكل مباشر على الشركة حيث حجزت المصارف على ودائعها فتعقّدت عمليّة التعامل التجاري، والأحداث الأمنية والسياسية الأخيرة حملت معها مشكلة سيولة جديدة، حيث امتنع التجار عن إقراض الشركة وقُيّدت حركة التبادل مجدّدًا بسبب خوفهم من أي تدهور دراماتيكي للوضع الأمني، وأي توسّع مفاجئ لرقعة العمليات العسكريّة.

بالنسبة للتصنيع، تشكّل سهول زراعة البطاطا المملوكة من الشركة، والموجودة في البقاع، المصدر الأساسي للبطاطا المستخدمة كمادة خام أساسية في التصنيع، حيث يتمّ قلي البطاطا وتجميدها. بالإضافة إلى ذلك، حركة التصدير متوقفة اليوم بشكل كامل تقريبًا، بعد أن كان قسم كبير من الإنتاج يُعدّ للتصدير إلى الخارج، حيث كان يتمّ شحنه إلى سوريا والأردن والعراق، والكثير من دول القارّة الأفريقيّة أيضًا.

مع توسّع رقعة الحرب تضرّر موسم جني البطاطا الذي يعتمد عليه الإنتاج بشكل أساسي، بالإضافة إلى ١٥ ألف صندوق معبّأ وجاهز للقلي تعرّضت للتلف، ووصل الخراب إلى الثلاجة الرئيسيّة فخرَجت عن العمل، وفسد سبعة آلاف صندوق بطاطا كانت في مرحلة التشطيب، بالإضافة إلى ذلك تعرّض المعمل لأضرار ماديّة مباشرة بسبب الغارات القريبة (زجاج، خشب، ارضيات، حيطان)، وتضرّرت المكاتب في الشركة واحترق عدد من المولّدات الكبيرة، وبسبب إتلاف الموسم توقّف المعمل عن العمل وتمّ صرف العاملين، ولم تعد عجلة الإنتاج إلّا مع أوائل الربيع في آذار العام المنصرم. اليوم يتابع المعمل عمله ويحاول النهوض مجدّدًا إلّا أنّ مخاوف كثيرة تُثقل كاهل الشركاء، وحاليًّا تمّ إيقاف الكثير من المشاريع التوسيعيّة والتطويريّة للمعمل وأدواته، بانتظار تكريس بعض الهدوء النسبي قبل اتخاذ أي خطوة غير مأخوذة بالحسبان، لأن ذلك قد يجعل الجهود في مهبّ الريح.

خلال الجولة أيضًا، زرنا معمل «eco-friendly» في بلدة السكسكية - قضاء صيدا، وهو معمل متخصّص في إنتاج العبوات البلاستيكيّة الصلبة، وتواصلنا مع مدير الإنتاج هاني عواضة الذي أكّد لـ«أمم» أنّ الحرب أدّت إلى تراجع الطلب، ما أدّى إلى تراجع الإنتاج بنسبة ٦٠٪ ، حيث توقّف الكثير من الصناعات الصغيرة، التي يتعامل معها المعمل عن العمل بشكل نهائي، الأمر الذي أدّى إلى انخفاض كبير في عدد الزبائن، ما دفع مدير الإنتاج إلى تقليص ساعات العمل وبالتالي تقليص عدد العمّال والتخلي النهائي عن الموقتين منهم. واعتبر عواضة أنّ الطريقة الوحيدة لاسترجاع الثقة بالبلد، والنهوض واستعادة المشاريع الاقتصادية تكمن في استقرار الأوضاع الأمنية والسياسية وهدوئها.

أمّا حسين عيسى، وهو المدير العام لشركة «سباركس» المصنّعة لمواد التنظيف المنزلي، فيقول لـ«أمم» أنّ «جبهة الإسناد» قلّصت نقاط التوزيع التي كانت أساسية في تصريف بضاعتهم، في عيترون والنبطية وصور، فقد تعرّضت إحدى التعاونيات التجارية الأساسية في التصريف للقصف، وتوقّفت خدمة التوصيل إلى القرى الحدوديّة ما أدّى إلى تقليص الإنتاج وتوقّف المعمل الكائن في الشهابية في قضاء صور، إضافة إلى الغلاء الذي طال المواد الأوليّة، حيث ارتفعت قيمتها بنسبة خيالية قاربت العشرين بالمئة، وذلك لأسباب عديدة، منها التهديد الحوثي للسفن

في البحر الأحمر والمشاكل التي تعرّضت لها بواخر التوريد.

انتقلنا إلى قضاء صور، وكان لنا لقاء مع رضا حدرج، المدير العام لشركة «دبوق للمفروشات»، الذي اعتبر أنّ «جبهة الإسناد» تسببت بتعثّر كبير لنشاطهم الاقتصادي، فالشركة تصنِّع المفروشات ذات الجودة العالية محليًّا، الجاهزة منها وتلك المصمّمة حسب الطلب، وتقوم بعرضها في السوق المحليّة وتصدير كميات كبيرة للخارج أيضًا (عدّة دول أفريقيّة)، وتستورد مفروشات إيطاليّة وماليزيّة وتركيّة لبيعها في السوق المحلّي، وقد تسببت الحرب أيضًا في التأثير على الاستيراد والتصدير، فالمبيعات المحليّة تراجعت بسبب انخفاض القدرة الشرائية لدى المواطنين وتوقّف المشاريع العقارية، والامتناع عن استحداث فنادق واستثمارات كبيرة في لبنان، والتصدير للخارج تعثّر بسبب الارتفاع غير المسبوق في تكلفة الشحن والتأمين وتأخّر وصول البضائع، وتعثّر استيراد الأقمشة والاسفنج سبّب نقص حاد بالمواد الأوليّة، ما دفع الشركة إلى تأجيل الإنتاج وتقليص حجمه في أحيان كثيرة.

يؤكّد حدرج أنّ هذه الخسائر تطال قطاع المفروشات في الجنوب بشكل عام، بالإضافة إلى الخسائر الخاصّة بكل مؤسسة أو شركة، التي تباينت حسب الموقع الجغرافي. ويلاحظ أيضًا أنّ كل ذلك أثّر بشكل مباشر على العمّال، حيث تمّ اللجوء إلى تقليص ساعات العمل، ما أثر على الدخل الشهري للعمال والموظفين.

أمّا بالنسبة للتعافي، فبحسب حدرج، لا يزال بطيئًا ومحدودًا، وطبعًا لم تعد حركة المبيعات والإنتاج إلى مستويات ما قبل الحرب بعد، والتعافي الكامل برأيه يحتاج إلى فترة قد تمتدّ من ثلاث إلى خمس سنوات، نظرًا إلى حجم الدمار وانخفاض المداخيل بشكل عام، هذا في حال استقرت الأوضاع السياسية والأمنيّة العامّة.

كذلك أثّرت الحرب الموسّعة وما سبقها من مناوشات على القطاع التعليمي والأكاديمي بالجنوب بشكل مباشر، ومع التهجير الأول الذي حصل لقرى الحافّة الأماميّة، توقّف التعليم بشكل كلّي في تلك القرى. هناك ٤٤ مدرسة أقفلت نهائيًّا في قرى المواجهة، ولجأت وزارة التربية اللبنانية إلى وسيلتين لإنقاذ التلامذة بشكل موقت؛ الأولى من خلال دعم الصامدين في قراهم عبر التعليم عن بُعد، والثانية من خلال استيعاب النازحين في المناطق الآمنة في «مراكز الاستجابة». مع تركُّز تجمّع النازحين في قرى الخط الثاني والثالث بين محافظتي الجنوب والنبطية، اكتظت الكثير من المدارس، ولجأ بعضها إلى فتح صفوف جديدة، أو تقسيم الدوام على فترتين: ليلي ونهاري، ممّا سبب أزمة تعليمية حادّة أصابت الشرائح الأكثر فقرًا وضعفًا بشكل خاص.

ثانوية «الأرجوان»، وهي مؤسسة تعليمية خاصّة تقع في قرية الغندورية، التابعة لقضاء بنت جبيل في محافظة النبطية، والقرية تقع ضمن نطاق المناطق التي لجأت إليها العائلات النازحة في بداية فتح «جبهة الإسناد»، بسبب قربها من قرى الخط الأمامي. مع بداية الأزمة فتحت الثانوية أبوابها لاستقبال التلامذة النازحين، وبعد التجهيز وإيجاد خطط جديدة للاستيعاب والهيكلة اتّسعت دائرة الخطر، وصار لزامًا على التلاميذ والطاقم الإداري والتعليمي التأقلم مع جدارات الصوت وأصوات الغارات التي تضرب الجبال والتلال المجاورة للمدرسة، ممّا أثر بشكل كبير على الواقع النفسي للجميع، ولاحقًا بات الكثير من المعلمين والمعلمات يتغيّبون عن الحضور خوفًا من خطر عبور الطرقات والواقع الأمني. لكنّ الذروة كانت في منتصف العام الدراسي في كانون الثاني من العام ٢٠٢٤، حيث استهدف الطيران المسيّر سيّارة قرب مدخل المدرسة، فتهشّم بعض الزجاج وتضرّرت المدرسة بشكل طفيف، لكنّ الإدارة أغلقت أبوابها أسبوعًا بسبب تأزم الوضع النفسي للتلاميذ والطاقم التعليمي، ولإصلاح الأضرار.

تقول فاطمة الزين وهي مساعدة الناظر العام، وعضو في الهيئة الإدارية للثانوية، إنّ دراسة التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية للعامين المنصرمين على القطاع التعليمي تحتاج إلى مراجعات جامعيّة مطوّلة وأبحاث أكاديميّة. كما أنّ الأثر الاقتصادي لم يقتصر فقط على الأضرار الماديّة، بل تعدّاه إلى انخفاض في الإنتاجيّة مترافقًا مع عدم تسديد الكثير من الأهالي للأقساط السنوية، والإغلاق الذي اضطرت معه الإدارة لدفع أجور الأساتذة دون القيام بوظيفتهم لعدم تمكنّهم من الالتحاق بالمدرسة.

بعد توسّع الحرب والعودة من التهجير الكبير تضرّر المبنى مجدّدًا، وكان الكثير من الأهالي في عداد ضحايا العمليات العسكرية، خاصّة تلك التي حصلت أوّل أيّام الحرب (أيلول ٢٠٢٤)، والكثير من التلاميذ عادوا مع تغيُّرات في سلوكهم وآثار الصدمة بادية على وجوههم. بالمقابل ومع بداية العام الدراسي المنصرم (الذي بدأ عند نهاية الحرب) كان هناك عدد كبير من التلاميذ الذين غادروا الثانوية بشكل نهائي، نتيجة لاستقرار أهاليهم في بيروت وغيرها، أو سفَرهم واستقرارهم نهائيًّا خارج البلاد.

تؤكّد فاطمة أنّ الخسائر تتشابه في معظم المدارس الواقعة ضمن نفس المجال الجغرافي، وتشير إلى أنّ تكرّر الأزمات وغياب الاستقرار سبّب مشكلات بنيوية في القطاع الأكاديمي، وهذه المشكلات تحتاج إلى تغييرات وحلول جذرية لحلّها، ولا يمكن أن يتوقف النزيف المجتمعي إن لم يشعر الناس بالسلام. بسخرية وحزن تضيف: «المستفيد الوحيد من هذه الأجواء هو عيادات الصحة العامة والطب النفسي وإعادة التأهيل، والصيدليات وموزّدي المهدّئات والعقاقير الطبية».

من جهتها، تقول بتول حمّود، وهي مديرة لأحد المخيّمات الصيفيّة في صور الذي يستهدف الشريحة المرفّهة في المجتمع، حيث يشكّل أبناء المغتربين القادمين للاصطياف والطبقة الميسورة العماد الأساسي والعيّنة المستهدفة في أنشطتهم، تقول إنّ الانخفاض بين موسم العام ٢٠٢٣ (قبل فتح جبهة الإسناد) وموسم ٢٠٢٤ (قبل توسّع الحرب) كان فاضحًا، حيث قلّ العدد من خمسمائة منتسب في صيف العام ٢٠٢٣ والسنوات التي سبقته، إلى ما يقارب المئتي منتسب في صيف العام ٢٠٢٤، وذلك نتيجة مباشرة لاضطراب الأوضاع الأمنية والسياسية وعزوف الكثير من الأهالي عن القدوم والاصطياف في الجنوب، حتّى إنّ العمل خلال الصيف الماضي والذي سبق توسُّع الحرب كان مُربكًا للغاية، فقد تمّ تدريب الأطفال على خطط الإخلاء، وتطويع برامج المخيّم لتتواءم مع الأوضاع النفسية المستجدّة، وامتنع القيّمون على المخيم عن تنظيم الرحلات، وأوقفوا الأنشطة الخارجية التي كان الذهاب إليها معتادًا. مثلًا قاموا بتجنّب تنظيم رحلات إلى قضاء حاصبيّا، رغم الأمان فيه، بسبب خطورة سلوك الطريق، وعدم ارتياح الأهالي من لإرسال أولادهم برحلات إلى أقصى الجنوب. أمّا خلال الصيف الحالي، ورغم محاولات تخفيض الكلفة لاجتذاب طبقة اجتماعية أقلّ رفاهيةً، لم يتخطَّ عدد المنتسبين الثلاثمائة، كما عانى المنظمون خلال محاولات تقليل الخسائر والحفاظ على الجودة في التقديمات خلال العمل.

وتشير حمّود إلى أنّ مموّلي المخيّم قد يلجأون إلى إغلاقه نهائيًّا في العام القادم، في حال بقيت الأوضاع على ما هي عليه، لأن الواقع يحاصرهم بحيث يمنعهم من المواءمة بين تقديم خدمة ممتازة، لطالما سعوا إلى تقديمها، والربح وعدم تكبّد خسائر في الآن نفسه.

وتضيف حمود: «بعيدًا من التأثير الاقتصادي، يظهر التأثير الاجتماعي والنفسي للحرب بشكل جليٍّ وواضح، من خلال سلوك الأطفال المنتسبين وأهاليهم أيضًا، كأننا خلقنا مجتمعًا بأكمله يعاني من اضطراب ما بعد الصدمة!».

تأثير الحرب على المشاريع الصغيرة

لعلّ أبرز ما يسببه اضطراب الأوضاع الأمنيّة، هي نزع الأمل من نفوس الناس وسلبهم القدرة على التفكير بالمستقبل والتخطيط له، والسعي إلى بناء صورة أكثر إشراقًا، فالحرب باعتبارها نقطة مفصليّة ومرحلة قلقة، تسبّب اضطرابًا مستمرًّا وتنزع من الفرد حسّ الابتكار والرغبة في تطوير ذاته.

لقد تواصلت «أمم» مع بعض الشباب الذين يديرون أعمالًا حرّة، للاطلاع على تأثير الأوضاع على مشاريعهم الخاصّة وعلى خططهم المستقبلية بشكل عام، وكان هذا ما رووه لنا:

فؤاد بعلبكي، شاب جنوبي، يعمل منذ عشرة أعوام كفنّي كهرباء وطاقة شمسية، وتتركّز الورش التي ينجزها في مدينة صور وجوارها. كانت تصله الكثير من العروض للعمل في الخارج قبل فتح «جبهة الإسناد»، لكنّه آثر البقاء في لبنان باعتبار كلفة السفر والاغتراب أعلى من كلفة البقاء، ولكن ومع تضاؤل فرص عمله وانخفاض المشاريع ذات الطابع الرفاهي وارتفاع الأكلاف المعيشيّة، قرّر الانتقال إلى الخارج، وبدأ مشواره في دول أفريقيا، وهو الآن يعمل بين ساحل العاج وغينيا. حضر إلى لبنان لقضاء العطلة الصيفيّة مع أسرته، وهو يسعى حاليًا لتهيئة الأرضية لالتحاقهم به والعيش معه.

أمّا أروى عبد الله، فكانت تستأجر مع أختها محلًّا مشتركًا من قسمين على طريق عام صور - معركة، قسم مخصّص للتزيين النسائي، والآخر تستخدمه أختها كمشغل فنيّ ويدوي (رسم على الزجاج وأواني الأكليريك وفناجين الصلصال الحراري). خلال العملية العسكرية الموسعّة تمّ استهداف المجمّع التجاري الذي يقع المحلّ ضمنه، وأدّى ذلك إلى خسائر بضائع ومواد أوليّة وتجهيزات بقيمة سبعة عشر ألف دولار أميركي، واليوم تتنقّل أروى بين المنازل لتقوم بمزاولة مهنتها، لأنّ كلفة استئجار محل وتجهيزه تفوق قدراتها الماديّة حاليًّا، بينما تبحث أختها عن وظيفة ثابتة لاستحالة العمل من المنزل، وصعوبة استئجار أو شراء فرن ومعدّات جديدة. «كان المحل خلاصة تعب وجهد أكثر من سبع سنوات، حتّى وصلنا إلى مرحلة يعرفنا الجميع في المنطقة المجاورة ويقصدنا، فأتت الحرب ودمّرت كل شيء، بالطبع لن نلجأ إلى الاستدانة لتجهيز محل مجدّدًا خاصّة مع غياب التعويض الجدّي، ونحن في ظلّ هذه الأوضاع الحرجة والمعقّدة»، تضيف أروى بشكل حازم، متمنيّة أن تنتهي هذه الأوقات العصيبة بأقل أضرار ممكنة.

من جهته يؤكّد هادي شلهوب لـ«أمم»، أنّه رغم استئجاره مستودعًا لتجميع بطاريّات الليثيوم ضمن نفس المجمّع التجاري، لكنّه استشعر الخطر منذ بداية فتح «جبهة الإسناد»، فنقل بضاعته إلى مستودع آخر استأجره في بيروت وأنقذ بذلك سبع وعشرين بطاريّة مجمّعة، وأبقى على بعض الأعمال الطفيفة في الجنوب. مع سقوط المبنى خلال الحرب خسر خمس بطاريّات جاهزة للبيع، أي ما يقارب خمسة عشر ألف دولار أميركي. وهو رغم حزنه على خسارته، بغياب أي التعويض، يَسعد في كلّ لحظة لحسن حظّه حيث استطاع نقل معظم أعماله ولم يذهب كل رأس ماله هباء منثورًا.

أمّا محمد السقّا، فهو يعمل في بيع المستلزمات والأحذية الرياضيّة، وكان يمتهن التجارة عبر الانترنت منذ أكثر من ثلاث سنوات. في صيف العام ٢٠٢٣ وقبل انطلاق حرب ما سُمِّي «جبهة الإسناد» في جنوبي لبنان، اشترى كميّات كبيرة من البضاعة وقرّر التوسّع وفتح محل تجاري في قرية السلطانية في بنت جبيل. ومع تدهور الأوضاع الأمنية استجاب لنصائح أصدقائه بتأجيل المشروع قليلًا، فاستمر التأجيل حتى صيف العام ٢٠٢٤، وكان وقتها قد وجد محلًّا بالفعل وبدأ بالعمل، لكن توسّع الحرب أدّى إلى توقّف كل شيء، وتكبّد خسائر مالية فادحة.

يقول محمد لـ«أمم» أنّه بعد توقف الحرب والعودة من رحلة التهجير الشاقة، حاول الانطلاق مجدّدًا واستكمال المشروع، لكنّ الوضع الأمني وشعور الناس الدائم بخطر اندلاع الحرب في أي لحظة أعاق التقدّم، كما أنّ رغبة الأفراد في اقتناء مستلزمات الرياضة تنحسر في الأوقات الصعبة، باعتبارها من الرفاهيات، في الوقت الذي يحاول فيه الناس رفع الأنقاض وترميم المنازل وتأمين لقمة العيش، ويتخوّفون من تجدّد الحرب في أية لحظة.

أمّا روان السلمان، فهي شابة حاصلة على الدكتوراه في الكيمياء الحيوية وعلوم الغذاء، بدأت بمشروعها المصغّر للصناعات الغذائية العضوية في منزلها، وكانت تعتزم توسعة مشروعها وشراء معدات لإعداد معمل غذائي بمواصفات عالميّة، بعد عرضه على إحدى مؤسسات داعمي الأعمال التي شجعّتها ومنحتها تمويلًا أوّليًّا للبدء، في مدينة النبطيّة، لكنّ بعد تدهور الأوضاع الأمنيّة المتلاحق نصحوها، عبر المستشارين، بالتريث قليلًاريثما تهدأ الأوضاع ويتحدّد مسارها بسبب ارتفاع نسبة المخاطر وفشل المشروع.

هل يتعافى الجنوب بعد الحرب؟

تتداخل آثار الحرب لتخلق فقرًا هيكليًّا طويل الأمد في الجنوب، ومع استمرار الوضع تزداد الأمور تعقيدًا، وتُصبح عودة الأُسر إلى نمط عيشها السابق أكثر صعوبة. فغياب مصادر الدخل المنتظمة وتفشّي البطالة، وامتناع المغتربين عن العودة وافتتاح أنشطة اقتصاديّة في بلداتهم، بالإضافة إلى انسداد الأفق أمام الطروحات الشبابيّة والمشاريع الصغيرة، وبقاء المدارس في أقصى الجنوب مفرغة من طلابها لفترة أطول، كلّ ذلك من الممكن أن يؤدّي إلى تراجع المستوى التعليمي للمجتمع ككل، وانتشار التّسرّب المدرسي، والعزوف عن الوصول إلى درجات التعليم العالي. فبحسب تقارير البنك الدولي لا تكفي إعادة إعمار البنية التحتية لإعادة أهل القرى إليها، بل يجب أن يشعر الجنوبيون بالأمان والاستقرار السياسي والاقتصادي ليطمئنوا.

باختصار، التأثيرات طويلة المدى لغياب الاستقرار الأمني، والجبهة المفتوحة في الجنوب تتجاوز الخسائر المادية المباشرة، وتتعدّاها لتشمل هجرة السكان، والتغيُّرات الديموغرافية، وهجرة الأراضي الزراعية وإجدابها، وتدهور الأمن الغذائي، وتفاقم الفقر الهيكلي، وتراجع نصيب الأفراد والأُسر في التنمية. جميع هذه العوامل تشكّل تهديدًا كبيرًا لاستقرار المنطقة وقدرتها على التعافي سريعًا.

تؤكّد جميع المعطيات إذن أنّ النهوض مرهون بشكل أساسي باستقرار الأوضاع الأمنيّة، وأنّه ممكن في حال تضافرت الجهود الرسميّة، مع استقرار الأوضاع الدوليّة المحيطة، وجهود المجتمع المدني. بالطبع لن يكون هذا النهوض ممكنًا دون وضع خطة شاملة تستهدف كل القطاعات المتضررة. وفي حال حصل كلّ ذلك، يبقى أنّ اقتصاد الجنوب وقرى الحافّة الأماميّة بشكل خاص قد تحتاج إلى ما يقارب العشر سنوات للعودة إلى مستويات ما قبل «جبهة الإسناد»، وأنّ هذه القرى بشكل خاصّ تحتاج إلى توقّف الحرب بأسرع وقت ممكن حتَى تبقى إمكانيّة التعافي متاحة، وحتى لا تتحوّل إلى مناطق محروقة خالية من السكان ومن أي نشاط اقتصادي مُستدام.